

بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة

امام

اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية)

في

البند رقم 23 (ب) :

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

يلقيه

السكرتير ثاني/ عبدالله أحمد الشراح

في مقر الأمم المتحدة

الاثنين - 21 أكتوبر 2019

في البداية أود أن أشيد بتقارير الأمين العام للأمم المتحدة قيد النظر، لما تضمنته من تدابير وتوصيات لتعزيز مستوى الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية واعتبار ان التعاون بين بلدان الجنوب عنصراً مهماً من عناصر التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وأود بهذا الصدد أن أنضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل دولة فلسطين نيابةً عن مجموعة الـ 77 والصين .

فقد ساهم التعاون بين بلدان الجنوب في تغيير ديناميات التعاون الدولي بتلمسه احتياجات الدول النامية بإعتباره وسيلة وشراكة فعالة أثبتت جدارتها وجديتها في ظل تراجع التعاون فيما بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، ونود أن نؤكد هنا بأن التعاون بين بلدان الجنوب ما هو الى مكمل وليس بديل عن أي نوع من أنواع التعاون الانمائي نظراً لطبيعته الطوعية والتشاركية وخاصة في سياق المساعدة الانمائية الرسمية وغيرها من الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول المتقدمة تجاه الدول النامية وبالأخص تلك الدول التي تواجه أوضاعاً خاصة.

فها نحن نجتمع اليوم بعد مرور 40 عام على إعتادنا خطة عمل بيونس آيرس والصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي عقد في العاصمة الأرجنتينية بيونس آيرس عام 1978 والتي كانت بمثابة اللبنة الأولى للتعاون الانمائي الفعال بين دول الجنوب لخلقها آلية للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، والتي جاءت إنطلاقاً من إعلان الكويت لعام 1977 الذي أدركت الدول النامية من خلاله بأهمية ودور مثل هذا التعاون.

وذلك لنؤكد ان التعاون فيما بين بلدان الجنوب لم ينحصر في مجال التعاون التقني بل شمل العديد من المجالات الاخرى مواكباً المتغيرات الدولية والواقع لتمكين دولنا من مواجهة التحديات بفعالية أكبر وتحقيق توازن وانسجام بين كافة أبعاد التنمية المستدامة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) في سياق مبادرات وابتكارات تراعي بالدرجة الأولى الاولويات والاحتياجات الانمائية لدول الجنوب، قادرة على التغلب على التحديات الإنمائية بمعالجة الثغرات التي مازالت تواجهها الدول النامية والتي تقوض قدراتها الوطنية لبلوغ الاهداف الانمائية المستدامة بحلول 2030.

حيث شكل العام 2019 بدايةً لتلك الحقبة المعززة للشراكة والدور الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في اطار خطة عمل بيونس آيرس (BAPA+40) التي اعتمدها في مارس الماضي لمؤتمر الامم المتحدة الثاني للتعاون بين بلدان الجنوب، وذلك لإستكمال المكاسب الإنمائية للتعاون والمجسدة للهدف رقم 17 الداعي لخلق شراكات للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17.

السيد الرئيس،،،

أود ان أؤكد على أن بلادي الكويت كانت ولا تزال من أكثر الدول الداعمة لمسيرة التعاون المشترك، حيث أدركنا منذ إستقلالنا أهمية التنمية في منطقة الجنوب وضرورة دعمها بالوسائل المتاحة وترجمة هذا الادراك من خلال دعم مشاريع التنمية في البلدان النامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والذي إمتدت مساعداته لأكثر من 107 دولة في مختلف أنحاء العالم حيث فاق حجم تلك المساعدات النسبة المتفق عليها دولياً حتى أصبحنا في طليعة الدول التي تقدم المساعدات بالمجالات الإنمائية والإنسانية والإغاثية على الرغم من إننا دولة نامية وإذ يعتبر الصندوق أول مؤسسة انمائية تقدم المساعدات الإنمائية تتأسس بالعالم النامي.

وندعو بهذا الصدد الدول المتقدمة أن توفى بوعودها والتزاماتها حيال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وناشد كذلك دول الجنوب المقتردة لبذل كل ما بوسعها للمساهمة في تلبية احتياجات الدول النامية والأقل نمواً، وستظل دولة الكويت على استعداد دائم لدعم الخطوات والمبادرات التي تتخذها الجهات الدولية لتحسين حياة شعوب الأشقاء والأصدقاء من دول الجنوب باستكشاف نهج واستراتيجيات مبتكرة.

فالتحديات التي تواجهنا اليوم متعددة الأوجه وأكثر تعقيداً من أي وقت مضى وخاصةً تلك ذات الصلة بتغير المناخ، إذ تتطلب انخراط كافة اصحاب المصلحة في اطار شراكات جديدة ومبتكرة لدعم التعاون الانمائي بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيزهما وفق المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة الأعباء، فبات لزاماً علينا مضاعفة الجهود لتقديم المزيد ولحشد أكبر قدرٍ من الدعم لتوفير الاحتياجات المطلوبة، ونعول هنا على الدور الذي ستضطلع به الامم المتحدة في الاستجابة بشكل اكثر منهجية وفعالية بقيادة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتيسير تلك الشراكة وتبادل المعرفة والخبرات وفق أفضل الممارسات في اطار المنصة المعرفية "South-South Galaxy" التي تم إطلاقها خلال مؤتمر الامم المتحدة الثاني للتعاون بين بلدان الجنوب.